الأمم المتحدة S/2003/996

مجلس الأمن

Distr.: General
15 October 2003
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو وفي صربيا والجبل الأسود، منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

٢ – وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، عيَّنت هاري هولكيري (فنلندا) بصفة ممثلي الخاص الجديد ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد أكد السيد هولكيري، عقب وصوله إلى بريشتينا في ١٣ آب/أغسطس لتولي مهامه، الأولويات الأساسية للبعثة: توطيد سيادة القانون وتحسين الحالة الأمنية، ولا سيما بالنسبة للجماعات التي تشكل أقليات؛ وتعزيز حقوق العائدين والأقليات؛ وتدعيم التنمية الاقتصادية. وتندرج هذه الأولويات في سياق الولاية العامة للبعثة المتمثلة في تحقيق قدر هام من الاستقلال والحكم الذاتيين في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وقد تعين على ممثلي الخاص أن يركز في البداية على الحالة الأمنية إذ أن عددا من الهجمات العنيفة ضد أعضاء جماعة صرب كوسوفو وأفراد إنفاذ القانون التابعين للبعثة قد شابت الفترة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اضطلع بنشاط حثيث بصورة خاصة في التحضيرات المؤدية إلى فتح حوار مباشر بشأن المسائل العملية بين بريشتينا وبلغراد. ويمثل هذا الحوار أحد المعايير النموذجية المتطلبة للوفاء بالمعايير اللازمة قبل أن يتسنى النظر في مسألة مركز كوسوفو.

221003 221003 03-56291 (A)

ثانيا – مؤسسات ديمقراطية فعالة

٣ – واصلت البعثة نقل المسؤوليات غير المسندة الوارد سردها في الفصل ٥ من الإطار الدستوري إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. وعقب قرار اتخذه في أيار/مايو مجلس نقل السلطات – الذي أنشأته البعثة والمؤسسات المؤقتة للإشراف على عملية النقل ورصدها وتنسيقها – نقلت الآن ١٩ من تلك المسؤوليات، وتم تحديد ١٧ مسؤولية أخرى يتعين نقلها، بطريقة تدريجية ومنظمة وبالتعاون مع المؤسسات المؤقتة. ومن المنتظر أن تنقل بالكامل بنهاية عام ٢٠٠٣ الاختصاصات غير المسندة الثمانية المتبقية.

٤ – وبالإضافة إلى نقل المسؤوليات غير المسندة، دعت المؤسسات المؤقتة إلى نقل المسؤوليات التي أسندت إلى ممثلي الخاص، وفقا للفصل ٨ من الإطار الدستوري. وقدم رئيس وزراء كوسوفو أيضا إلى ممثلي الخاص عددا من المقترحات الرامية إلى تعزيز التعاون بين البعثة والمؤسسات المؤقتة، وإلى إشراك المؤسسات المؤقتة في المجالات المسندة إلى ممثلي الخاص. وقد قبلت المقترحات التي تتمشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، أو يجري حاليا النظر في إمكانية قبولها. ويتواصل الآن إنشاء آليات تمكن من الزيادة التدريجية في مسؤوليات المؤسسات المؤقتة مع الامتثال في نفس الوقت للإطار الدستوري. وكجزء من الجهود المتزايدة لتعزيز التعاون بين البعثة والمؤسسات المؤقتة، من أجل إنفاذ المعايير النموذجية، يجري حاليا وضع خطة لتنفيذ تلك المعايير تتضمن تحديدا واضحا للآجال الزمنية ولمعايير النجاح في الوفاء بالمعايير النموذجية على نحو يتمشى مع صيغة ”المعايير قبل المركز“، وتسند مسؤولية واضحة للمؤسسات عن أداء دور قيادي في مجالات معينة. وفي إطار مراعاة هذا الهدف، وضعت البعثة خطة لإدارة أداء البعثة من أجل توجيه عمل البعثة على نحو منسّق.

٥ – وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت حكومة كوسوفو خطة رباعية وحددت دورة للإبلاغ وشرعت في تنفيذهما، وسيتمكن الوزراء بواسطهما من تحديد أهدافهم في مجال السياسات للربع الأخير من عام ٢٠٠٣، ومن تقديم تقارير عن التقدم المحرز في تلك المجالات. وقد استفاد التعاون فيما بين الوزارات والتخطيط الحكومي أيضا من إنشاء ثلاثة أفرقة عاملة جديدة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وهي أفرقة تركز على قضايا الاتجار، وبرنامج العمل التشريعي السنوي للحكومة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإدارة الأراضي. ووافقت الحكومة على خمسة مشاريع قوانين أحيلت إلى برلمان كوسوفو، كما أقرت توجيها عاما في مجال السياسات لتسعة مشاريع أخرى.

٦ - وما زالت مستويات أجور القطاع العام في كوسوفو تثير القلق. وقررت الحكومة، اعتبارا من ١ تموز/يوليه، فرض ''تجميد للتوظيف'' على طول الفترة المتبقية من السنة، بغية التمكن من تمويل زيادة قدرها ٢٠ في المائة في مرتبات موظفي الخدمة المدنية في قطاعي الصحة والتعليم. وأنشئت لجنة برئاسة مكتب رئيس الوزراء لاستعراض تنفيذ التجميد، بما في ذلك القرارات المتخذة على أساس الإعفاءات التي أعلن مكتب رئيس الوزراء أنها ستمنح من أجل توظيف الأشخاص المنتمين إلى أقليات، وتعيين موظفين في الخدمة المدنية للعمل في المجالات المسندة. وبالرغم من إعادة التقدير المشكورة هذه للاحتياجات والموارد في الخدمة المدنية، تلقت البعثة تقارير عديدة تفيد بأن إجراءات التعيين، بصيغتها المحددة في قانون الخدمة المدنية لكوسوفو والتعليمات اللاحقة، غير متّبعة. وتعاني الخدمة المدنية في الوقت الحاضر من تسييس متزايد ينبغي أن يتصدى له جزئيا مجلس الإشراف المستقل المقرر إنشاؤه في تشرين الثاني/نوفمبر.

٧ - وبسبب عطلة فصل الصيف، لم يعقد برلمان كوسوفو سوى ست جلسات عامة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد شاركت كافة المجموعات السياسية في جميع جلسات البرلمان أو في أجزاء من مداولاته، ولو أن عدة قضايا حساسة، مثل مسائل الخصخصة، وعمليات العودة، والحالة الأمنية، لم تناقش. وفي حين ما زالت مجموعة صرب كوسوفو المسماة تحالف العودة تشارك في العمل التشريعي، فإنها تستخدم أيضا وبصورة متزايدة إجراءات خاصة وردت التنبؤ بها في الإطار الدستوري، وهي تنص على ضمانات خاصة لحقوق الجماعات المحلية. وفي أواخر آب/أغسطس تم الاستناد إلى هذه الإجراءات فيما يتصل بمشروع القانون الخاص بتعداد السكان والمساكن، ومشروع القانون المتعلق بالحق في الاطلاع على الوثائق الرسمية. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، احتُج بهذه الإجراءات أيضا فيما يتصل بمشروع القانون المتعلق بمشتريات القطاع العام في كوسوفو. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، رفض البرلمان، لأول مرة، تشريعا مقترحا من الحكومة. ويقوم البرلمان الآن، بصورة اعتيادية، بوضع جدول أعماله قبل أسبوع من انعقاد الجلسات، كما حسّن قدرته على تلبية طلبات النظر في مسائل على أساس استثنائي، دون أن يؤدي ذلك إلى تأخيرات لا موجب لها في برنامج عمله التشريعي العادي. ويمكن أيضا ملاحظة تحسينات في علاقة العمل بين البرلمان والحكومة، ويتولى الوزراء بانتظام تقديم مشاريع القوانين في البرلمان بصورة شخصية. ولأغلبية لجان البرلمان الآن اتصالات منتظمة مع الوزارات، ويشمل ذلك المراسلات الخطية، بشأن مشاريع القوانين وحضور ممثلي الوزارات اجتماعات اللجان. وتقوم عدة لجان أيضا بالعمل على بلوغ الجمهور العام من خلال عقد جلسات استماع عامة والاضطلاع بزيارات ميدانية. وأنشأت البعثة والبرلمان فريقا عاملا مشتركا في إطار

السعي المشترك إلى إزالة العراقيل القائمة أمام اعتراف البعثة بالنظام الداخلي المنقح للبرلمان. وفي بيان صادر بتاريخ ١٠ تموز/يوليه، أعلن البرلمان إقراره بالحق في العودة للأشخاص المشردين داخليا من كافة الجماعات المحلية.

٨ - وتم اتخاذ بعض الخطوات في ميدان الحكم المحلي لتحسين فعالية الإدارات البلدية وقدرتها على الاستجابة إلى احتياجات السكان المحليين. وتمت تسوية العوائق السياسية التي كانت تؤثر في عمليات بعض المجالس البلدية وتعرقلها بصورة كاملة في بعض الحالات. بيد أن الخدمة المدنية في معظم البلديات تفتقر عموما للكفاءة المهنية في تنفيذ إجراءات تتسم بالشفافية وغير مسيَّسة، ومتوازنة إثنيا، في مجالات مثل التوظيف والمشتريات. وفضلا عن ذلك، فإن القواعد التنظيمية البلدية، بعد أن يتم اعتمادها، كثيرا ما تظل دون تنفيذ. وسجل تحسن طفيف في تنظيم الملفات البلدية وفي مدى توافر الوثائق للمواطنين، رغم تعقد إجراءات التطبيق فيما يتعلق بالحصول على وثائق معينة في بلديات عديدة. وبالرغم من وجود تحسن جلي في السياسات المتعلقة باللغات، ما زالت الوثائق غير متاحة في بعض الحالات إلا بلغة واحدة.

٩ - وتم الآن إنشاء لجان الجماعات المحلية الإجبارية في كل البلديات الـ ٢٤ المختلطة من حيث انتماءات سكانها الإثنية، ويشكل هذا علامة مشجعة. بيد أن هذه اللجان لم تبلغ بعد طور التشغيل الكامل في ثلاث بلديات، وذلك بسبب منازعات بشأن تكوينها. ويتبين من أحدث البيانات المتعلقة بالتقاسم العادل للتمويل من ميزانيات البلديات وجود اتجاه إيجابي طفيف. وبلغت ست بلديات المستوى الأدنى لتقاسم التمويل العادل في جميع بنود الميزانية الثلاثة (الإدارة البلدية، والصحة، والتعليم) وفقا للتقديرات التي وضعتها البعثة. وحققت ذلك أربع بلديات في بندين فقط من بنود الميزانية الثلاثة، و ١٢ بلدية في بند واحد من بنود الميزانية. ولم تحقق خمس بلديات المستوى الأدنى المطلوب لهذا التقاسم في أي بند من بنود الميزانية. وأهابت البعثة ووزارة المالية والاقتصاد بممثلي تلك البلديات الخمس أن يقدموا خططا للإنفاق تكفل النسبة المئوية الدنيا المطلوبة للمخصصات لكامل سنة ٢٠٠٣ المالية. وستنظر البعثة ووزارة المالية والاقتصاد في اتخاذ إجراء تنفيذي، قد يشمل فرض جزاءات مالية، إذا تبين أن خطط الإنفاق هذه ما زالت غير مرضية.

١٠ - وصدر في فصل الصيف تقرير مؤقت لبعثة مجلس أوروبا المعنية باللامركزية وهو يتضمن مخططا لمجموعة متكاملة من إجراءات الإصلاح للحكم المحلي في كوسوفو. ويدعو التقرير المؤقت إلى إنشاء مستوى ثان للحكم المحلي يتولى توفير الخدمات المحلية على مستوى

أدنى من مستوى البلديات. ومن المقرر أن يُنشر التقرير النهائي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

١١ - وفي ميتروفيتشا، واصلت البعثة التركيز على تعزيز الأنشطة المشتركة والحوار فيما بين الإثنيات. وفي حين أن صرب كوسوفو الأعضاء في المجلس الاستشاري لشمال ميتروفيتشا لم يشرعوا بعد في المشاركة رسميا في الاجتماعات، فإن المجلس الاستشاري ذاته قد شكّل قناة مفيدة تحصل البعثة من خلالها على إفادات مرتجعة بشأن سياساتها ومبادراتها.

١٢ - وواصلت الهياكل الإدارية الموازية التي ترعاها بلغراد عملها في عدة أنحاء من كوسوفو، وهي منتشرة في معظم البلديات المختلطة والبلديات الآهلة بالسكان الصرب. ويواصل صرب كوسوفو العمل في الهياكل الموازية عن طريق مكاتب تابعة لتلك الهياكل متألفة من مقدمي خدمات المنافع العامة والمواصلات الصرب، مثل مكتب الصحة الصربية، ومكتب النظم التعليمية والقضائية، ومكتب التسجيل المدني، وهيئات رسمية أخرى. وقد ظهرت أيضا في وقت حديث هياكل إدارية موازية على المستوى البلدي. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يتلقى صرب كوسوفو العاملون بالمؤسسات المؤقتة مرتبا ثانيا من بلغراد.

١٣ - ويظل توظيف الأقليات في الخدمة المدنية على المستويين المركزي والبلدي غير مرضي. ما زال أعضاء الأقليات في كوسوفو يشكلون ما يقل عن ١٠ في المائة من مجموع موظفي الخدمة المدنية في هياكل المؤسسات المؤقتة على المستوى المركزي، وهي نسبة تقارب حصتهم من مجموع السكان لكنها أدنى بكثير من نسبة تمثيلهم المستهدفة أي ١٨ في المائة. وما زال أكبر تفاوت قائما في المناصب العليا، حيث يقل تمثيل الموظفين المدنيين المنتمين إلى أقليات عن نسبة ٢ في المائة. وما زال صرب كوسوفو يشكلون في المتوسط ١٢ في المائة والأقليات من غير الصرب ٣,٣ في المائة من جميع موظفي البلديات. ولم تصدر وزارة الخدمات العامة بعد تعليما إداريا تعرض فيه أحكاما تنص على العمل الإيجابي. وبالرغم من وجود برنامج لتحسين نطاق البلوغ استهله مكتب رئيس الوزراء والزيادة الملحوظة التي تحققت بعد ذلك في عدد طلبات العمل، لم تسجل زيادة هامة في عدد الموظفين المنتمين إلى أقليات وذلك، بصورة رئيسية، لأن معظم مقدمي الطلبات سحبوها فيما بعد ولأنه لم يقبل أي واحد من الذين تم اختيارهم الوظيفة المعروضة عليه. ويتبين من الإفادة المرتدة من مقدمي الطلبات أن السبب الرئيسي لقرارهم بالانسحاب/عدم القبول يتمثل، حسب ما ذُكر، في أن الهياكل الموازية العاملة في كوسوفو تدفع أجرا أعلى وتوفر أمنا وظيفيا أطول أجلا.

١٤ - وتحسن تمثيل المرأة في مستوى الفئة الفنية في القطاع العام في أثناء فترة الـ ١٢ شهرا الماضية. وقد أُنشئ في كل واحدة من البلديات الـ ٣٠ منصب لموظف بلدي للشؤون

الجنسانية برتبة موظف مدني سام، ممول من الميزانية الموحدة لكوسوفو. وأُنشئ أيضا منصب مماثل على المستوى التنفيذي في ست وزارات. وبغية تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين، أُنشئ فريق عامل مشترك بين الوزرات معني بالمساواة بين الجنسين، وذلك بتنسيق من مكتب رئيس الوزراء، ولم تنفك لجنة معنية بالمساواة بين الجنسين تعمل داخل الجمعية. وعُرض أيضا على الجمعية مشروع قانون خاص بالمساواة بين الجنسين. بيد أن إنجازات كوسوفو، بالرغم من هذه الأحكام، ما زالت ضعيفة فيما يتعلق بتعيين المرأة في الوظائف العليا وفي مناصب الإدارة.

١٥ - وقد نظر مكتب المفوض المؤقت لوسائط الإعلام في ١٤ شكوى ضد وسائط إعلام في أثناء الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/اغسطس، كانت من بينها اثنتان قد قدمتا بحكم المنصب. وكانت الشكاوى موجهة ضد مذيع وثلاث صحف. وقد حُكم بعدم سماع الدعوى في ثلاث قضايا ونشرت الصحف المورطة في أربع قضايا توضيحات. وكانت شكاوى متعلقة بصحيفة واحدة، وقد وجهت إليها إنذارات وعوقبت لانتهاكها مدونة قواعد سلوك الطباعة؛ ولم يتم بعد البت بشأن قضيتين مرفوعتين ضدها.

ثالثا - سيادة القانون

١٦ - تميزت الفترة من تموز/يوليه بحدوث عدد من الهجمات العنيفة، بما في ذلك حوادث إطلاق نار استهدفت عددا من أفراد طائفة صرب كوسوفو، فضلا عن مسؤولي إنفاذ القانون التابعين لبعثة الإدارة المؤقتة. وفي ١٣ آب/أغسطس، قتل اثنان من شباب صرب كوسوفو وأصيب أربعة آخرون، في حادث إطلاق نار وقع في قرية غوراجيفاتش بالقرب من باك. وفي ١٨ آب/أغسطس، توفي رجل من صرب كوسوفو متأثرا بالجراح التي أصيب بها حينما أطلقت النار على رأسه أثناء صيده للسمك في ١١ آب/أغسطس، كما أصيب آخر من صرب كوسوفو بجراح خطيرة في حادث إطلاق نار وقع في ٢٦ آب/أغسطس، قرب أماكن تجمع العائدين في بيتشا بالقرب من كلينا (منطقة باك). وفي ٣١ آب/أغسطس، جرح أربعة من صرب كوسوفو وقتل آخر في اعتداء وقع في قرية سيرنيتشا (منطقة غنيلان). ولم يجر التعرف على أي من الجناة في هذه الحوادث. وشددت شرطة البعثة، وقوة كوسوفو، الإجراءات الأمنية في هذه المناطق عقب وقوع هذه الحوادث، ويواصلان الآن التحقيق في الجرائم. ورغم أنه لا يمكن افتراض أن جميع هذه الجرائم ذات طبيعة إثنية، فإن تأثيرها كان كبيرا على إحساس صرب كوسوفو بعدم الأمان، كما دفعت الأقليات الأخرى إلى التواري عن الأنظار. وبالرغم من أن الاحتجاجات على هذه الحوادث بين طائفة صرب كوسوفو

كانت ذات طابع سلمي في معظمها، فإن حوادث ترهيب وتحرش وقعت وسط جماعات ألبان وصرب كوسوفو.

١٧ - وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير أيضا زيادة في أحداث العنف الموجهة ضد أفراد بعثة الإدارة المؤقتة المسؤولين عن إنفاذ القانون وضد ممتلكات البعثة. ففي ٣ آب/أغسطس، قتل أحد أفراد الشرطة الدولية التابعين للبعثة في هجوم وقع في الجزء الشمالي من كوسوفو. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، قتل أحد أفراد قوة شرطة كوسوفو وهو خارج الخدمة، بالقرب من دياكوفيتشا (منطقة باك). وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أطلقت النار على فرد آخر من أفراد قوة شرطة كوسوفو، في بريشتينا. وبالرغم من أنه لم يصب بأذى، فإن شخصا كان برفقته قد قتل. وأصيب أحد مراكز شرطة البعثة، كما أصيبت مركبات تابعة لها، بالإضافة إلى المحكمة الجزئية في بريشتينا، بأضرار جراء وقوع انفجارات وهجمات أخرى. ولم يعلن أحد مسؤوليته عن أي من هذه الهجمات. وأصدرت غالبية السياسيين المحليين وممثلي المؤسسات المؤقتة بيانات تدين هذه الحوادث. ووقع بعض هذه الاعتداءات عقب إدانة المحكمة لأربعة من أفراد جيش تحرير كوسوفو السابق، في ١٦ تموز/يوليه، بجرائم حرب ارتكبت خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وهي أول مرة يدان فيها أفراد من جيش تحرير كوسوفو السابق بجرائم حرب. وقد خفت بشكل سريع الاحتجاجات التي أعقبت الإدانات مباشرة.

١٨ - واتخذت شرطة البعثة تدابير لتعزيز الأمن في مناطق الأقليات، والأماكن الحساسة الأخرى. ففي ثلاث مناطق حساسة، وهي الجزء الشمالي من ميتروفيتشا وبلدتا باك وبريشتينا، أقامت وحدات متنقلة من شرطة الاحتياط نقاط تفتيش عشوائي للمركبات بينما استهدفت الدوريات الراكبة والراجلة المناطق التي ترتفع فيها الجريمة، بغية تحقيق أهداف محددة تتمثل في اعتراض تحركات الأشخاص الذين يحملون أسلحة، والتفتيش عن المجرمين. وأنشئت أفرقة تحقيق خاصة للتحقيق في الجرائم الكبرى، مثل مقتل ثلاثة من صرب كوسوفو في أوبليتش (منطقة بريشتينا)، في ٤ تموز/يوليه، وحوادث القتل التي وقعت في غوراجيفاتش وسيرينتشا، فضلا عن مقتل الشرطة الدولي بالقرب من ميتروفيتشا. ومع توقف أطقم الحراسة التي تسيرها قوة كوسوفو ونقاط التفتيش الثابتة التابعة لها في مناطق الأقليات، أصبحت موارد شرطة البعثة الأكثر محدودية تستخدم بطرائق مبتكرة، من خلال تقليل احتمال وقوع الحوادث مع المحافظة على تواجد العناصر الأمنية في مناطق الأقليات، وتعزيز فعالية دوريات الشرطة من خلال مبادرات أكبر حجما نابعة من المجتمع المحلي.

١٩ - واستمر إحراز التقدم في الملاحقة القضائية لمرتكبي الأفعال الجنائية الخطيرة، كجرائم الحرب والإرهاب والجريمة المنظمة. وقد انتهت محاكمات جرائم الحرب الثلاث، التي جرى

التبليغ عن انعقادها خلال فترة التقرير السابق، وتراوحت الأحكام الصادرة فيها بين السجن لمدة ثلاث سنوات و ١٧ سنة. وعقب صدور التوجيه الإداري المنفذ للقاعدة التنظيمية ١٢/٢٠٠١ الصادرة عن البعثة بشأن حظر الإرهاب والجرائم المتصلة به، شرع القضاة وأعضاء النيابة العامة الدوليون في إجراء ثمانية تحقيقات جنائية تشمل أفرادا يدعى أنهم أعضاء في جماعة متطرفة من المنحدرين من أصل ألباني، أعلنت البعثة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أنها منظمة إرهابية. وظلت معالجة الجريمة المنظمة ضمن الأولويات، حيث يعكف مسؤولون قضائيون دوليون على أربع قضايا هامة متصلة بالمخدرات والاتجار بالبشر.

٢٠ - وواصل المكتب المعني بالجريمة المنظمة في كوسوفو تنمية قدراته في مجالات العمليات والتحقيقات. وأنشئت وحدة معنية بالجريمة المنظمة، مكونة من أفراد محليين في قوة شرطة كوسوفو، كي تعمل بالتنسيق مع المكتب وتحت إشرافه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب، التي تضم شرطيين دوليين ومحليين، بمعالجة ١٦ حالة وتنفيذ أربعة اعتقالات، وذلك فضلا عن قيامها بالاستطلاع وتقصي الحقائق وعمليات المساندة. وظلت البعثة تعالج بنجاح مسألتي البغاء والاتجار بالبشر، بوصفهما من الجوانب الهامة لأنشطة الجريمة المنظمة. وكشفت وحدة التحقيق في الاتجار بالبشر والبغاء عن ٢٦ حالة للاتجار بالبشر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما أغلق عدد من المؤسسات.

٢١ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، قام نزلاء في سجن دوبرافا، أكبر مرافق الاحتجاز في كوسوفو، باحتلال أحد مباني السجن وتمترسوا فيه، احتجاجا على الأحوال المعيشية، ورفضوا العودة إلى زنازينهم برغم تأكيدات مسؤولي البعثة لهم بأن شكاواهم سينظر فيها، وبأنه لن تتخذ إجراءات تأديبية ضدهم. وبعد أن حاول حراس السجن دخول المبنى المحتل، عقب مفاوضات دامت عدة ساعات، أشعل عدد من النزلاء النار في مراتب أسرتهم. وأدى ذلك إلى وفاة خمسة من المساجين اختناقا، وإلى إصابة ١٦ آخرين بجروح جراء الحريق الذي شبّ بعد ذلك. وبدأت الشرطة التحقيق في الحادث فورا، وأنشئت لجنة تحريات مستقلة، تتكون من أعضاء دوليين ومحليين، كي تنظر في أسباب الحادث وتقدم توصيات تكفل عدم تكرار مثل هذه الأحداث المأساوية.

٢٢ - واعتمادا على ١٤ قاضيا دوليا و ١٢ من أعضاء النيابة العامة الدوليين ظلت لدى النظام القضائي في كوسوفو القدرة على معالجة الجرائم الخطيرة والمسائل القضائية الحساسة ذات الطابع الإثني. وتحسنت قدرة الجهاز القضائي المحلي على معالجة القضايا الحساسة. فمن بين الـ ١٣ محاكمة التي شارك فيها قضاة أو أعضاء نيابة عامة دوليون واكتملت خلال هذا

الربع من العام، لم تجر منها سوى ٤ محاكمات عملا بأحكام القاعدة التنظيمية للبعثة ٦٤/٢٠٠٠، التي تنص على جواز المحاكمة في قضايا معينة بواسطة مجالس قضاة تتكون غالبيتها من قضاة دوليين، بينما تمت معالجة القضايا الأخرى بواسطة مجالس تتكون غالبيتها من قضاة محليين، عملا بالقاعدة التنظيمية للبعثة ٦/٢٠٠٠. وفي اثنتين من هذه المحاكمات تولى أحد أعضاء النيابة العامة الدوليين عرض الدعوى أمام فريق يتكون بأكمله من قضاة محليين.

٢٣ - وواصلت الإدارة المسؤولة في البعثة عن إدارة الشؤون القضائية السعي من أجل تأسيس جهاز قضائي متعدد الأصول العرقية ومرافق أساسية للمحاكم تتميز بالكفاءة. وبالنسبة لعام ٢٠٠٣، اعتمدت مخصصات ميزانية تغطي تكاليف ٩٥٦ ١ وظيفة تشتمل على ٤٢٣ وظيفة للقضاة وأعضاء النيابة العامة، و ٥٣٣ ١ وظيفة لملاك الموظفين القضائيين المساعدين، وذلك في ٧٣ مؤسسة قضائية. ومع تعيين ٤٧ من القضاة الإضافيين هذا العام، بلغ عدد القضاة المحليين ٣١٢ قاضيا من بينهم ٨٢ امرأة. ويشتمل هذا العدد على ٢٨١ من ألبان كوسوفو و ١٤ من صرب كوسوفو و ١٧ من أقليات أخرى. ومن بين أعضاء النيابة العامة المحليين الـ ٤٤، توجد ٧ سيدات و ٣٩ من ألبان كوسوفو وصربي واحد و ٤ من الأقليات الأخرى. وأجريت تصليحات وتجديدات رئيسية لمباني المحاكم في عدد من البلديات. وتتواصل حاليا إجراءات الشراء من أجل بناء دار قضائية جديدة في بودوييفو (إقليم بريشتينا)، وإجراء تجديدات في دياكوفيتشا (منطقة باك) ومتروفيتشا.

٢٤ - وأحرز مزيد من التقدم في تطوير قوة شرطة كوسوفو. إذ وضع مركزا شرطة إضافيان تحت إمرة تلك القوة، مما رفع عدد المراكز الموجودة تحت إمرتها إلى ٦ مراكز. وجرى تعيين أفراد شرطة إضافيين، مما رفع مجموع عدد أفراد قوة شرطة كوسوفو النظاميين، إلى ٧٦٩ ٥ فردا، كما هو الحال في ١ تشرين الأول/أكتوبر، منهم ٢٠١ في مرحلة التدريب الأساسي حاليا. ويشكل النساء في هذا الرقم الكلي ١٧,٦ في المائة بينما تشكل الأقليات ١٥,٦ في المائة.

٢٥ - وجرى خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تعيين ٦٤ شخصا، معظمهم من الأقليات، للعمل في دائرة إصلاحيات كوسوفو، التي يوحد فيها الآن ٤١٦ ١ موظفا. وتبلغ نسبة ألبان كوسوفو في هذا الرقم ٨٤,٩ في المائة، أي أقل من نسبة فترة التقرير السابق البالغة ٨٦,٢ في المائة، وزاد بشكل طفيف تمثيل صرب كوسوفو، من ١١ في المائة إلى ١١,٢ في المائة، بينما طرأت زيادة كبيرة على نسبة الأقليات غير الصربية، إذ زادت من ٢,٨ إلى ٣,٨ في المائة. وتبلغ نسبة النساء من بين هؤلاء الموظفين ١٨ في المائة تقريبا. وفي ٧ آب/أغسطس،

تخرج أول ١٠ من نواب المديرين الوطنيين لدائرة إصلاحيات كوسوفو، بعد فترة تدريب مكثف دامت أكثر من ٦ أشهر. وفي ١ أيلول/سبتمبر، بدأ تشغيل مركز احتجاز جديد في لبليان (منطقة بريشتينا) تسع زنازينه ٢٤٠ سجينا. غير أن الأماكن التي خسرها سجن دوبرافا بسبب الحريق، هبطت بالسعة الكلية لسجون كوسوفو إلى ١ ٣٥٨ نزيلا. وستتوافر أماكن إضافية في عام ٢٠٠٤ باكتمال تشييد سجن مفتوح جديد ومبنى إضافي في سجن دوبرافا، وبعد انتهاء التجديدات المزمع إجرائها في مبنى دوبرافا المتضرر. وبلغ عدد النزلاء في ١٦ أيلول/سبتمبر ١ ٢٤٨ سجينا، مقارنة بـ ١ ٢٠٣ سجناء في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢٦ - ويتواصل تعاون شرطة البعثة مع نظرائها الصربيين، ومع سلطات الشرطة في ألبانيا وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي ٨ تموز/يوليه، تأجل الافتتاح المقرر لنقطة عبور حدودية مؤقتة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بين قريتي ديبلدي وتانوشيفتشي، وذلك بسبب المعارضة المحلية على جانبي الحدود. وسيجري النظر مرة أخرى في أمر فتح هذا المعبر في العام القادم. وفي ١٥ آب/أغسطس، افتتحت نقطة عبور حدودية مؤقتة بين ريشتليتشا في كوسوفو وشتريزيمير في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مخصصة لعبور السكان المحليين فقط. غير أن البعثة تزمع إغلاق معبر رشتيليتشا، في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بسبب قلة استخدامه وعدم وجود تيار كهربائي عنده، على أن يعاد فتحه في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وجرى الاتفاق على فتح هذين المعبرين الحدوديين أمام السكان المحليين، في بروتوكول جرى التوقيع عليه بين البعثة وحكومة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، في أيار/مايو ٢٠٠٣.

رابعا - حرية التنقل

٢٧ - لا تزال حرية التنقل من المسائل التي تسبب قلقا كبيرا للسكان من الأقليات، خاصة بعد الهجمات التي حدثت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والتي كان أغلب ضحاياها من الصرب. وبقي عدد من خطوط النقل المخصصة لجماعات السكان المحليين من الأقليات على حاله. واستمر تشغيل خط حافلات الخدمة المدنية، وقطار البعثة المسمى ''حرية التنقل''، وشبكة خطوط الحافلات الإنسانية. وتجري حاليا مناقشات بين البعثة ووزارتي الخدمات العامة والنقل والاتصالات، بهدف تمويل خط حافلات الخدمة المدنية - الذي ينقل صرب كوسوفو وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية الآخرين إلى مواقع عملهم في بريشتينا - من ميزانية كوسوفو الموحدة. ويجري تمويل خط الحافلات حاليا من صندوق الطوارئ التابع للممثل الخاص. ويقدر أن نسبة ١٥ في المائة من الأقليات لا تزال في حاجة لترتيبات نقل

خاصة كي يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم. وينقل قطار البعثة ''حرية التنقل'' في الوقت الحالي ٠٠٠ ٥٠ راكب في المتوسط شهريا. ويجري التخطيط لتوفير توصيلتين إلى بلغراد وسكوبييه، بنهاية عام ٢٠٠٣. وعاد الجزء الذي أصابه عطل جسيم من خط السكك الحديدية، بسبب الانفجار الذي وقع تحت الجسر الذي يعبر عليه الخط بالقرب من زفيتشاه (منطقة متروفيتشا)، في ١٢ نيسان/أبريل، إلى العمل بشكل طبيعي، في ١ آب/أغسطس.

٢٨ - وكان لازدياد الإحساس بعدم الأمن، الذي أعقب أحداث العنف، أثره على ثقة الأقليات. إذ يطالب كثيرون منهم بإعادة تشغيل أطقم الحراسة الأمنية في الأماكن التي سبق أن توقفت فيها بسبب تحسن الحالة الأمنية. كما تلقت قوة كوسوفو وشرطة البعثة، طلبات متزايدة لتوفير حرس للمدارس. ويرفض الآباء في بعض الأماكن إرسال أطفالهم إلى المدارس بدون حراسة. ودفعت زيادة التوتر وما يتصل بها من طلب صرب كوسوفو اتخاذ المزيد من التدابير الأمنية وزيادة فعاليتها، كلا من قوة كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة إلى إعادة تقييم وتعزيز الوضع الأمني في عدة أماكن. وزادت أطقم الحراسة التي ترافق الحافلات التابعة لخطوط الحافلات الإنسانية مرة ثانية إلى نسبة ٢٦ في المائة، بعد أن كانت قد خفضت إلى نسبة ١٥ في المائة.

٢٩ - وزاد من تعويق حرية تنقل الأقليات، ما قررته السلطات الحكومية الصربية من عدم التوقيع على اتفاق يسمح باستخدام لوحات مركبات كوسوفو داخل حدود صربيا ذاتها وكذلك دعواتهم العلنية لصرب كوسوفو كي يمتنعوا عن تسجيل سياراتهم لدى البعثة. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، كانت ٨٢ مركبة فقط قد سجلت في الجزء الشمالي من متروفيتشا، منذ بدء العملية في ٢٩ نيسان/أبريل. كما أن حملة البعثة لتسجيل المركبات في مناطق الأقليات الأخرى لم تحقق نتائج مرضية. إذ لم تسجل سوى ١٣٩ ١ مركبة إضافية مملوكة للأقليات، منذ منتصف أيار/مايو وحتى منتصف أيلول/سبتمبر، مما رفع العدد الكلي إلى ٣١٤ ٥ مركبة. ورغم أنه جرى تمديد فترة منح لوحات المركبات المجانية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، التي تسري أيضا على الأقليات غير الصربية، فإنه يتوقع ألا يحرز تقدم كبير في تسجيل المركبات داخل طائفة صرب كوسوفو، إذا لم تتبع الحكومة الصربية نهجا إيجابيا تجاه استخدام لوحات مركبات ورخص قيادة كوسوفو.

خامسا- عمليات العودة المستدامة وحقوق الأقليات

٣٠ - رغم الانتكاسات الناجمة عن أحداث العنف الأخيرة التي راح ضحيتها صرب من كوسوفو، استمر المعدل الإجمالي للعائدين في الارتفاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. عاد أكثر من ٢٠٠ ٢ من المشردين حتى الآن إلى مناطق يعتبرون فيها من الأقليات (بمن فيهم

١ ٠١٦ من صرب كوسوفو، و ٦٩٣ فردا من طوائف روما وأشكالي والمصريين، و ٢٤٢ من البوسنيين و ٧٤ من طائفة غوراني و ٢٣٩ من ألبان كوسوفو). ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة ٦٨ في المائة في عدد صرب كوسوفو العائدين بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٢، غير أنه لا يزال يشكل جزءا ضئيلا من العدد الهائل من صرب كوسوفو المشردين داخليا في صربيا والجبل الأسود. وظل مستوى العائدين من طوائف روما وأشكالي والمصريين مستقرا نسبيا. وأوفى عدة مانحين رئيسيين بتعهداتهم بمنح أموال لكوسوفو، وشرع العمل بجدية في عدد من مشاريع العودة، بما فيها عودة صرب كوسوفو إلى بودغورتشي (منطقة غنيلان) ووادي زوبا (منطقة بريزرن) وعودة طوائف روما وأشكالي والمصريين إلى ماغورا (منطقة بريشتينا) ومدينة بريشتينا. وشُرع أيضا في بناء حوالي ٥٠ مترلا للعائدين من الأفراد (أو ''من تلقاء أنفسهم'')، بتمويل من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومرفق عمليات العودة السريعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولم يتسبب سوء الحالة الأمنية داخل المجتمعات المحلية لصرب كوسوفو وغيرهم من الأقليات في إلغاء أي مشروع من مشاريع العودة، غير أنه أدى إلى تأجيل العديد من أنشطة العودة، وذلك في وقت قد يعني فيه أي تأجيل من هذا القبيل تعذّر العودة حتى الربيع المقبل. ومن المرجح أيضا أن يؤثر سوء الحالة الأمنية سلبا على عودة الأفراد.

٣١ - ومن التطورات الأساسية التي تؤثر في عمليات العودة الزيادة الملحوظة في اهتمام ممثلين رفيعي المستوى من المؤسسات المؤقتة بعملية العودة وإدماج الأقليات ودعمهم لتلك العمليات. وقد استهِل شهر تموز/يوليه بمبادرة مبتكرة اتخذها زعماء ألبان من كوسوفو وزعماء الأقليات غير الصربية، إذ اجتمعوا لتوقيع ''رسالة مفتوحة'' يشجعون فيها الأشخاص المشردين داخليا على العودة إلى كوسوفو. ومنذ توجيه هذا النداء، اتخذت سلطات كوسوفو عدة خطوات للوفاء بذلك الالتزام. وفي ١٠ تموز/يوليه، سافر رئيس كوسوفو وزعيم الحزب الديمقراطي لكوسوفو إلى أوروسيفاتش (منطقة غنيلان)، لتشجيع العودة إلى المدينة في المستقبل. وفي اليوم ذاته، عقد برلمان كوسوفو جلسة خصصت لعودة الأقليات، واتخذت قرارا يساند تلك العودة. وفي ١٤ تموز/يوليه، عاد ٢٤ من صرب كوسوفو إلى بيلو بوليي (منطقة بريزرن)، وأفادوا بأن الفضل في تشجيعهم على اتخاذ القرار بالعودة يعود إلى نداء تموز/يوليه. وبادر رئيس وزراء كوسوفو إلى زيارة أحد مواقع العائدين في بيتشا (منطقة بيك)، في أعقاب حادث إطلاق رصاص راح ضحيته أشخاص من صرب من كوسوفو في تلك القرية. كما رصدت حكومة كوسوفو ٧ ملايين يورو لأنشطة متعلقة بالعائدين من فائض الميزانية الموحدة لكوسوفو لعام ٢٠٠٢.

٣٢ - وإضافة إلى مبادرة الرسالة المفتوحة، ثمة دلائل على ازدياد مشاركة مجتمع كوسوفو على العموم في دعم تهيئة بيئة أكثر أمانا لجميع سكان كوسوفو. وفي أعقاب قتل شابين من صرب كوسوفو في غورازديفاتش وحوادث إطلاق النار التي راح ضحيتها أشخاص من صرب كوسوفو، شرعت وسائط الإعلام والمجتمع المدني في الحديث بصراحة وإلحاح أكبر عن ضرورة أن يساعد سكان كوسوفو في التصدي لحالة انعدام الأمن ويضعوا حدا للعنف. ويلاحظ أن هذه النداءات انتقدت بعض الشيء زعماء كوسوفو للمرة الأولى بسبب رد فعلهم المحدود إزاء الوضع السائد.

٣٣ - وواصلت سلطات البلديات مشاركتها في عمليات العودة. وشكلت أفرقة عاملة تابعة للبلديات في ٢٩ من أصل ٣٠ بلدية، باستثناء غلوفوفاتش (منطقة بريشتينا)، التي لم تكن تتواجد بها أي أقلية تذكر قبل اندلاع الصراع وحيث لا أحد يطالب بالعودة حاليا. وتشارك سلطات البلديات في تلك العمليات جميعها مع تباين مستويات التعاون. ومما يكتسي الأهمية أن تلك السلطات تشارك مشاركة بناءة في معظم الأماكن التي توجد فيها مشاريع عودة قيد الإنجاز حاليا أو يتوخى إنجازها في المستقبل القريب، باستثناء ملحوظ هو بلدية بيك. كما ازدادت مشاركة قسم شرطة كوسوفو في عمليات العودة، بما في ذلك المشاركة في معظم زيارات ''المعاينة''، ومبادرات الحوار بين الطوائف العرقية، وتزويد مكاتب الشرطة بأفراد في المجتمعات المحلية المختلطة. وشرعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عملية ''استخلاص دروس'' من أجل تقييم النتائج المتمخضة عن موسم العودة الحالي ومواصلة تطوير استراتيجية العودة لعام ٢٠٠٤. ومن السمات الجوهرية للعملية تعزيز العنصر المحلي في عمليات العودة عن طريق إسناد المزيد من المسؤولية للسلطات المحلية حيثما توفرت لديها الإرادة السياسية أو أمكن ترسيخها.

٣٤ - ويظل مستوى الاندماج بين المجتمعات المحلية والاستخدام المشترك للخدمات العامة محدودا. ما زال ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو يستخدمون مرافق مستقلة للرعاية الصحية والتعليم. ولم تحقق محاولات إدماج الموارد القائمة أو المرافق الجديدة إلا نجاحا محدودا، نظرا لأن المرافق التي يستخدمها صرب كوسوفو حاليا تعمل بتوجيه من بلغراد وبتمويل منها. ولم تفتح سوى مدرسة مختلطة واحدة في كوسوفو منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وبذلك يبلغ مجموع المؤسسات التعليمية المتعددة الأعراق ٤٣ مؤسسة، تسع منها تأوي طلابا من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. وليس هناك حتى الآن أي مدارس خاصة بصرب كوسوفو أو طائفة روما تقدم دروسا لتعلم اللغة الألبانية. ولم يلتحق أي طالب من صرب كوسوفو بجامعة بريشتينا وقوبلت محاولة طلاب صرب للالتحاق ببرنامج صيفي متخصص بالرفض. وتحسن التحاق الصرب بمؤسسات التعليم العالي إلى حد ما مع افتتاح

فرع لجامعة ميتروفيتشا في غراكانيتشا (منطقة بريشتينا). وتُوفر الرعاية الصحية الأولية للأقليات في كوسوفو على العموم من خلال مرافق الرعاية الصحية التي تتولى الأقليات إدارتها في جميع المناطق التابعة لها. ويتمثل المصدر الرئيسي للرعاية الصحية الثانوية لصرب كوسوفو في مستشفى ميتروفيتشا (الشمال)، غير أن وزارة الصحة اعترفت أيضا بثلاثة مستشفيات صغرى في منطقة غراكانيتشا وأدمجتها كمرافق ثانوية في نظام الرعاية الصحية الرسمي. ومن شأن ذلك أن يساعد في تحسين نوعية الرعاية والخدمات المتاحة في هذا المجال. وما فتئت فرص استفادة الأقليات من المنافع العامة تتزايد. إذ تفيد معظم البلديات أن لدى الأقليات نفس فرص الاستفادة من المياه والكهرباء التي تتمتع بها أغلبية السكان. غير أنه ما زالت ثمة مشاكل تتعلق بتقييم وتسليم الفواتير وتحصيلها.

٣٥ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة تقديم الدعم لتنفيذ المشاريع على صعيد المجتمعات المحلية، باتخاذ طائفة واسعة من المبادرات في جميع أرجاء كوسوفو، الهدف منها تعزيز الحوار بين الطوائف العرقية والتعاون بين المجتمعات المحلية المستقبلة والعائدين. ومكن نحو ٢٠ مشروعا في كل المناطق الأربع المنظمات غير الحكومية المحلية ومبادرات المواطنين من مضافرة الجهود في مشاريع مثل الشروع في الحوار بين جماعات شبابية مختلطة وتثقيف النساء بشأن عدم التمييز. وتم التركيز بصفة خاصة على إشراك ممثلين من البلديات لكفالة استدامة المشاريع على المدى الطويل.

٣٦ - ووافقت الحكومة على مشروع قانون مناهض للتمييز في ١٧ أيلول/سبتمبر ومن المنتظر أن يعرض على برلمان كوسوفو. وسيتيح مشروع القانون، الذي يتطابق إلى حد كبير مع القواعد التنظيمية للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمناهضة التمييز، سبل انتصاف قانونية ناجعة للفئات الضعيفة في المجتمع ويعاقب على أي شكل من أشكال التمييز قد تواجهه في القطاعين العام أو الخاص.

٣٧ - وقد تحسنت إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير قدرة المجتمعات المحلية للأقليات على استخدام لغاتها بحرية. يتوفر الآن لمعظم البلديات حاليا موظفون يتولون الترجمة. غير أن حوالي ٤٠ في المائة من البلديات لم تضع ترتيبات مؤسسية لترجمة الوثائق، وعلى العموم، فإن توفير خدمات لغوية موحدة لأفراد الأقليات لا يزال غير مرض. وما زالت الممانعة في استخدام لغات الأقليات في إدارات البلديات مصدر قلق كبير، باستثناء ملحوظ هو بلدية بريزرن، التي تعد نموذجا للتعددية اللغوية في الهياكل الإدارية.

٣٨ - وما زالت وسائط الإعلام في كوسوفو منقسمة على أسس عرقية. يبث أكثر من ٣٧ في المائة من أصل ٨٩ محطة إذاعية مرخص لها في كوسوفو برامجها بلغات الأقليات،

بينما تعمل ٣ في المائة من المحطات بأكثر من لغة واحدة. وتستخدم ست من مجموع ٢٣ محطة تلفزيونية لغات الأقليات، رغم أن أي واحدة منها لا تستخدم لغات مختلطة. وتسجل في ميتروفيتشا أعلى نسبة بث باستخدام لغات الأقليات، سواء في الإذاعة (٧١ في المائة) أو التلفزيون (٧٥ في المائة)، هذا رغم غياب البث بلغات مختلطة فيها.

سادسا – الاقتصاد

٣٩ – أُحرز تقدم في خصخصة الشركات المملوكة جماعيا في الربع الأخير من السنة. وبلغت العطاءات الستة الأولى المتعلقة بالخصخصة المرحلة الأخيرة من العملية حاليا. غير أن مجلس وكالة كوسوفو الاستئماني يسعى، قبل اتخاذ قرار نهائي، إلى الحصول على ما يلزم من إيضاحات قانونية لمواجهة التحديات التي قد تنشأ بهذا الصدد. كما طرح عطاء متعلق بالمجموعة الثانية من الشركات الثماني عشرة المملوكة جماعيا في ٢ تموز/يوليه، وأظهر افتتاح المناقصة الخاصة بهذه الجولة اهتماما متزايدا من قبل المستثمرين، بحيث تم استلام ١٨٠ عرضا. وبلغ المبلغ الإجمالي للعروض الفائزة المؤقتة ٢٤,٧ مليون يورو. وأعلن عن مجموعة ثالثة تتكون من ٢٤ عطاء في ١٠ أيلول/سبتمبر.

٤٠ – وما فتئ تحصيل الإيرادات الضريبية في كوسوفو يتجاوز الأهداف المحددة للإيرادات. إذ تفوق الإيرادات المحصلة من ضريبة الأرباح، وضريبة الأجور، وضريبة القيمة المضافة المحلية التوقعات كثيرا، فيما بلغت الإيرادات غير الضريبية (مثل الرسوم) مستوى التوقعات المتعلقة بنهاية السنة الواردة في خطة الميزانية لعام ٢٠٠٣. وكان مستوى الإيرادات التي حصلتها البلديات أقل مما كان متوقعا، وينبغي بذل المزيد من الجهد لإنفاذ تحصيل الضرائب على مستوى البلديات. وما زالت الضرائب الحدودية تمثل حصة الأسد من الإيرادات وتشكل ٧٩ في المائة من مجموع الإيرادات المحصلة في كوسوفو حتى الآن. غير أن الاتجاه السائد يظهر تزايد حصة الضرائب الداخلية في مجموع الإيرادات المحصلة، مما يؤكد التوقعات التي تفيد بأن الاعتماد على ضرائب حدودية سيقل في المستقبل.

٤١ – وخلال تموز/يوليه، قدمت وزارة المالية والاقتصاد في كوسوفو مشاريع مقترحات لإصلاح وتعديل السياسة الضريبية في كوسوفو خلال عام ٢٠٠٤. وتشمل الخطط المقترحة تقليص مستوى ضريبة القيمة المضافة من ٥٠ ٠٠٠ يورو إلى ٣٠ ٠٠٠ يورو، مع تحويل الضريبة الحالية للأجور إلى ضريبة شاملة على الدخل الشخصي، وإدماج الضريبة التقديرية في ضريبة الأرباح. وسيوضع مشروع قانون جديد بشأن الإدارة والإجراءات الضريبية في عام ٢٠٠٣. وقد اتفقت الحكومة مع البرلمان على مشروع قانون للجمارك، غير أن الجمعية

لم تعتمده بعد. وعلاوة على ذلك، وافقت الحكومة على مشاريع قوانين بشأن التجارة الداخلية، والسياحة والأنشطة الفندقية.

٤٢ - وثمة حاليا ٤٥٤ موظفا في قسم الجمارك التابع للبعثة، منهم ١٢ في المائة من الأقليات غير الصربية و ٢ في المائة من صرب كوسوفو. وفاق مجموع الإيرادات المحصلة من قبل قسم الجمارك التابع للبعثة بنسبة ١٨ في المائة ما تم تحصيله خلال نفس الفترة من السنة الماضية، وبلغت ٢٧١ مليون يورو في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٣، بالمقارنة مع مبلغ ٢٢٩ مليون يورو المحصل في نفس الفترة من عام ٢٠٠٢. وبدأ نفاذ القاعدة التنظيمية المتعلقة بالتبغ، التي تنص على وضع طوابع ضريبية على منتجات التبغ، في ٢٥ حزيران/يونيه. ويستهدف هذا الإجراء ممارسة مراقبة حكومية على تجارة السجائر وجعل تهريبها غير مربح بالنسبة للجريمة المنظمة.

٤٣ - وانتهت مراجعة الحسابات المالية الخارجية وأداء العمليات خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق بشركة كهرباء كوسوفو، وشركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وخطوط السكك الحديدية التابعة للبعثة، والمنافع العامة في قطاعي المياه والنفايات. وتعد عمليات مراجعة الحسابات هذه حجر الزاوية بالنسبة لإعادة هيكلة المنافع العامة ووضع نماذج ملائمة لإدارة الشركات. وتخضع حسابات جميع مصارف كوسوفو سنويا للمراجعة الخارجية ولعمليات تدقيق إضافية من قبل هيئة المصارف والمدفوعات في كوسوفو.

٤٤ - وما زالت المنافع العامة الرئيسية في كوسوفو تعاني بشدة من ارتفاع عدد العملاء غير القانونيين أو غير المسجلين، ومن تدني مستويات عمالة الأقليات؛ إذ لا تمثل هذه الأخيرة سوى نسبة ١,٢٤ في المائة من اليد العاملة في شركة كهرباء كوسوفو. وخلال تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٣، لم ترسل فواتير سوى بشأن ٤٥ في المائة من مجموع الطاقة الكهربائية التي أمدت الشركة بها، ولم يحصل من تلك الفواتير سوى نسبة ٦١ في المائة. ونتج عن ذلك حوالي ٢,٨ مليون يورو من الخسائر في الإيرادات بسبب عدم تسديد الفواتير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل الجهود المبذولة حاليا لتصحيح هذا الوضع الشروع في حملة إعلامية بعنوان ''نعم لشركة كهرباء كوسوفو''. وخلال الفترة نفسها، ظهر تحسن في معدل إرسال الفواتير من قبل المشرفين على المنافع العامة في قطاعي المياه والنفايات، بحيث أرسلت فواتير إلى ١٠٠ في المائة من العملاء المعروفين، رغم أن نسبة الفواتير المسددة لم تبلغ سوى ٦٢ في المائة. وفيما يتعلق بشركة الخدمات الهاتفية، أرسلت فواتير إلى ١٠٠ في المائة

من جميع العملاء خلال تموز/يوليه وآب/أغسطس، وبلغ معدل الفواتير المحصلة ٨٠ في المائة. ولا تمثل الأقليات سوى نسبة ٤ في المائة من اليد العاملة في شركة الخدمات الهاتفية.

٤٥ - وعقدت آلية تتبع عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والمشاركة، المنشأة لرصد التنمية الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية في كوسوفو وتقديم توصيات بشأنهما، ولكفالة التوافق مع المعايير وأفضل الممارسات الأوروبية، اجتماعا في تموز/يوليه ناقشت فيه مواضيع العدل، والشؤون الداخلية، ووسائط الإعلام، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. ومن أجل كفالة التنفيذ التدريجي للتوصيات، عقد المكتب الأوروبي في العنصر الرابع اجتماعات قطاعية مع المؤسسات المعنية في كوسوفو. ومن المتوقع أن يشمل الاجتماع المقبل للآلية في تشرين الأول/أكتوبر دراسة قطاعات مختارة من التشريعات الاقتصادية، والتجارة، والجمارك.

سابعا - حقوق الملكية

٤٦ - أتاح تحديد ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موعدا نهائيا لتقديم المطالبات بالممتلكات إلى مديرية الإسكان والممتلكات، أن تقوم المديرية بحصر نهائي لقضايا الممتلكات المتنازع حولها في كوسوفو. وقد تلقت المديرية إلى الآن نحو ٥٨٧ ٢٨ من المطالبات وفصلت في ٣١ في المائة منها حتى ١ أيلول/سبتمبر، أي بمعدل أكثر من ٠٠٠ ١ قضية في الشهر. وتعتزم المديرية البت في ٤٥ في المائة من جميع المطالبات مع نهاية سنة ٢٠٠٣، ويتوقع أن يتم الفصل في معظم القضايا في نهاية سنة ٢٠٠٤. وفي أكثر من ٨٥ في المائة من القضايا التي سجلت فيها المطالبات بالممتلكات، وجهت المديرية إشعارا إلى الشاغل غير القانوني المدعى عليه، كما نفذت حوالي ١٥٠ عملية إخلاء منذ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تشمل الجزء الشمالي من ميتروفيتشا، وتم ذلك بدون مشاكل. وقد أتمت المديرية تنقيح إجراءاتها للإشعار بالمطالبات المقبولة وتتوقع أن يزيد عدد عمليات الإخلاء في غضون الأشهر القليلة المقبلة. وأسفرت دراسة استقصائية للممتلكات المهجورة عن التحقيق في ٠٣٧ ٢ ملكية مهجورة أو محتلة بشكل غير قانوني في مجموع أرجاء كوسوفو. ووضعت المديرية ٤٨٠ من الممتلكات المحقق بشأنها تحت إدارتها. وبذلك يصل مجموع عدد الممتلكات التي تديرها المديرية إلى ٠٠٠ ٣، وأعيد توزيع معظمها على أساس الاعتبارات الإنسانية. وتقوم المديرية حاليا بوضع الإجراءات اللازمة لنقل تلك الممتلكات إلى البلديات.

ثامنا – الحوار مع بلغراد

٤٧ – كان على رأس جدول الأعمال السياسي في كوسوفو، موضوع بدء المحادثات المباشرة بين بريشتينا وبلغراد بشأن المسائل العملية التي هي محط اهتمام متبادل. ومنذ وصوله في آب/أغسطس شارك ممثلي الخاص مشاركة فعلية في الأعمال التحضيرية للحوار. وقد بدأ الحوار في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا عقب جولات واسعة من المشاورات مع ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو والقادة السياسيين لصربيا والجبل الأسود وجمهورية صربيا، وشارك فيه رئيس كوسوفو ورئيس برلمان كوسوفو، ورئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء لجمهورية صربيا. ومن المزمع أن تنكب أفرقة الخبراء العاملة، بعد جلسة الحوار العامة الأولية، على مناقشة أربعة مجالات رئيسية يضمها جدول الأعمال، هي الطاقة وحالات الاختفاء وعمليات العودة والنقل والاتصالات.

٤٨ – وفيما بدأ الحوار المباشر على الصعيد السياسي، استمر التعاون المباشر على الصعيد العملي بين بريشتينا وبلغراد في عدد من المجالات من خلال وساطة موظفي بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ورغم انعدام الاتصال المباشر حتى الآن بين بريشتينا وبلغراد في معظم القطاعات، تعقد وزارة العمل والرعاية الاجتماعية حاليا اجتماعات شهرية منتظمة مع نظرائها في بلغراد. وفي هذا القطاع بالذات، يتعامل الموظفون الصرب مباشرة مع موظفي المؤسسات المؤقتة ذوي الصلة وتكون مشاركة أفراد البعثة محدودة. ومن نتائج هذا التعاون النموذجي نقل أكثر من ٥٠ شخصا من البالغين والأطفال المعاقين عقليا إلى ديارهم الأصلية. وجرت أحيانا اتصالات غير رسمية بين موظفي المؤسسات المؤقتة والموظفين الصرب خلال انعقاد المؤتمرات أو حلقات العمل الدولية، رغم أنها اتصالات مرحلية ولا تخضع للمتابعة عموما. ومنذ وصول ممثلي الخاص الجديد، اتسم التعاون بين البعثة وبلغراد بطابع إيجابي، حيث جددت سلطات صربيا في بيانات عامة تأكيد التزامها بالتعاون مع البعثة. وقد كان التعاون مثمرا في ميادين الشرطة والأمن والعدل، بما في ذلك إعادة رفات ٤٣ شخصا إلى كوسوفو خلال فترة الإبلاغ.

تاسعا – فيلق حماية كوسوفو

٤٩ – أدى الانشغال إزاء وجود عناصر متطرفة أو إجرامية ضمن فيلق حماية كوسوفو إلى زيادة التحري بشأن أفراد الفيلق أثناء فترة التقرير. وفي إثر تحقيق أجري بمشاركة بين البعثة وقوة كوسوفو، أوصى ممثلي الخاص باتخاذ إجراءات تأديبية بحق ١٦ من أفراد الفيلق، وسيتخذ من جانبه قرارا نهائيا بشأن تلك التوصيات. وفي إطار الجهد المبذول لتعزيز السلوكيات المهنية والموثوقية داخل الفيلق، تم اعتماد قسم جديد لتعزيز روح المسؤولية

الفردية بين أعضاء الفيلق. وكنتيجة لذلك، قرر ٦٨ من الأفراد الذين اعتبروا أنه لن يكون في مقدورهم الامتثال لمقتضيات القسم مغادرة الفيلق طواعية. وأتاح فريق تطوير الحماية المدنية الرفيع المستوى الذي يعمل تحت الرئاسة المشتركة لممثلي الخاص وقائد قوة كوسوفو، أساسا للتعاون بين المجتمع الدولي وفيلق حماية كوسوفو. وتناقش الأفرقة العاملة التابعة له مسائل التدريب والمشاريع المجتمعية وتضم ممثلين عن الفيلق والبعثة وقوة كوسوفو، وعن المنظمة الدولية للهجرة في بعض الحالات. وأصبحت قيادة الفيلق على بينة أفضل من أن النجاح في تطوير الروح المهنية للفيلق يتطلب أن يركز أفراده على التنمية المدنية.

٥٠ - ويبلغ قوام الفيلق حاليا ٢ ٩٥٤ فردا عاملا من مجموع ٣ ٠٥٢ فردا مأذونا، ويبلغ الأفراد الاحتياطيون ١ ٧٣٥ من مجموع ٢ ٠٠٠ فرد مأذون. وانخفضت نسبة عدم الامتثال لمدونة الأحكام التأديبية وقوانين كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسجلت ٣٢ من حالات عدم الامتثال، منها ٢٢ أفضت إلى الفصل، فيما نجمت ١٧ حالة فصل عن التغيب المزمن، بينما ترتبت حالتان على أحكام أصدرتها المحاكم، وأخريان عن مخالفات تتعلق بالأسلحة، بينما تم الفصل في حالة واحدة بسبب ارتكاب أفعال جنائية. أما القضايا العشر الأخرى فقد كانت ثانوية. ولا يرقى تجنيد أفراد الأقليات في الفيلق إلى مستوى الأهداف المنشودة، ولكنه سجل بعض التقدم. ولذلك فإن الأقليات تمثل ٤,١ في المائة من مجموع قوة الفيلق، أي حوالي ٤١ في المائة من الوظائف المخصصة للأقليات.

٥١ - وشهد تقليص حجم ممتلكات الفيلق وهياكله الأساسية زخما خلال فترة الإبلاغ، حيث جرى إخلاء تسعة مواقع. ويتوقع أن يسلم الفيلق اثني عشر موقعا آخر لأصحابها الشرعيين. كما تحدد البعثة الأساس القانوني لأنشطة الفيلق بوصفه وكالة لحالات الطوارئ المدنية، ومشروع التوجيه الإداري المتعلق بإنشاء فيلق الحماية المدنية ومشروع شروط الخدمة لفيلق الحماية المدنية، وناقشتها جميع الكيانات العاملة مع المنظمة. كما طور الفيلق قدراته في مجال إزالة الألغام، رغم استمرار نقص حاد في تمويل عمليات إزالة الألغام.

عاشرا - مسائل الدعم

٥٢ - ستواصل البعثة تنفيذ استراتيجية تقليص حجمها بما يتفق مع الميزانية المعتمدة للسنة المالية من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وتنص على تخفيض بنسبة ٥ في المائة تقريبا مقارنة بالميزانية السابقة وإلغاء ١٣٩ وظيفة دولية و ٣٠١ وظيفة محلية. وتبلغ الميزانية الحالية المعتمدة ٣١٥ مليون دولار، ويخصص ١١٧ مليون دولار من هذا المبلغ لضباط الاتصال العسكري والمعدات المملوكة للوحدات والشرطة المدنية، و ١٤٥ مليون دولار للموظفين المدنيين الدوليين والمحليين، و ٥٣ مليون دولار لتكاليف التشغيل.

حادي عشر – ملاحظات

٥٣ – تواصل بعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو إحراز تقدم في إرساء قدر كبير من الاستقلال والحكم الذاتيين، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي مجال تنفيذ البعثة لولايتها، لا يزال ممثلي الخاص يعمل في إطار السياسة العامة التي تجعل ''المعايير قبل المركز''. وينبغي أن تواصل المؤسسات الانتقالية والكيانات السياسية في كوسوفو وممثلو طوائفها العمل نحو تحقيق تلك المعايير، كما أن النقل الجاري للمسؤوليات غير المقصورة على البعثة والمدرجة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري يتيح للمؤسسات الانتقالية بشكل متزايد إمكانية إثبات قدرتها على تولي مسؤوليات إضافية وعلى ضمان توافر إدارة تتميز بالكفاءة والفعالية.

٥٤ – وقد أثارت تفاؤلي الشواهد التي تشير إلى أن المؤسسات الانتقالية تركز بشكل متزايد على اعتماد السياسات والتشريعات التي تتصدى للاحتياجات الملموسة والمباشرة لسكان كوسوفو، كما أنني أرحب بوجود مؤشرات على زيادة التعاون والتشاور مع البعثة. وبالرغم من أن بعض التحسينات الملحوظة طرأت في مجال التنسيق الداخلي وفعالية عمليات وضع السياسات والتشريعات في المؤسسات الانتقالية، لا زال هناك الكثير الذي ينبغي أن يتم لضمان وجود مستويات تمثيل كافية للأقليات والوظائف على الصعيدين المركزي والمحلي للحكومة. ولم يحقق عدد من البلديات بعد المستويات المناسبة للمشاركة السياسية للأقليات في الشؤون البلدية، أو ضمان الحصة العادلة من التمويل المناسب والتطبيق النزيه لإجراءات التوظيف. ويعتبر الوجود المستمر للهياكل الإدارية الموازية في كوسوفو، التي تدعمها بلغراد، عائقا أمام توطيد المؤسسات الممثلة تمثيلا كاملا والمتعددة الأعراق وعائقا أمام الإدماج التام لصرب كوسوفو في تلك المؤسسات. وينبغي تفكيك هذه الهياكل واستبدالها بالتعاون مع المؤسسات الانتقالية المتعددة الأعراق من أجل توفير حياة أفضل لأفراد جميع الطوائف في كوسوفو.

٥٥ – ولا يزال الوضع الأمني في كوسوفو، الذي أفسده عدد من الحوادث الخطيرة التي شملت أفرادا من الأقليات في الشهور الأخيرة مدعاة لقلق بالغ. فالعنف يعرض للخطر عملية استعادة الأوضاع الطبيعية في كوسوفو والمصالحة بين طوائفها، ويساهم في زيادة انعدام الأمن بين أقليات كوسوفو ويؤدي إلى اشتداد حدة التوتر بين الطوائف الإثنية، كما يقف عقبة أمام جهود المجتمع الدولي المبذولة في كوسوفو. والعنف الذي يستهدف الأقليات مرفوض وينبغي أن يشجب بأقوى العبارات. وينبغي أن يتبع قادة كوسوفو شجبهم – الذي نرحب به – للهجمات بخطوات ملموسة تهدف إلى ضمان عدم تكرارها.

٥٦ – كما أن أعمال العنف والتخويف الموجهة ضد أقليات كوسوفو تنذر بخطر تقويض أي تقدم يحرز في تمكين عودة الأقليات. ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة أن تستمر طائفتا ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في العمل معا وتعزيز تعاونهما، خاصة على الصعيد المحلي،

من أجل زيادة التسامح وخلق مناخ يمكن عملية العودة من التحرك قدما. وقد أثارت تفاؤلي البيانات العلنية التي أدلى بها القادة دعما للعودة بما في ذلك ما ورد في الخطاب المفتوح (انظر الفقرة ٣١ أعلاه) والقرار المتعلق بعمليات العودة الذي اتخذته الجمعية الوطنية في تموز/يوليه. وإنني أرحب بصفة خاصة بتخصيص الحكومة اعتمادات في ميزانيتها لتمويل عمليات العودة. وينبغي أن يدعو القادة السياسيون الألبان في كوسوفو الآن ممثليهم المحليين لضمان التزام السلطات المحلية بخلق بيئة مواتية لعمليات العودة والإدماج.

٥٧ - ولا تزال البعثة ملتزمة بشدة بإرساء سيادة القانون وتزويد كوسوفو بمؤسسات قضائية لإنفاذ القانون تتسم بالفعالية والقدرة على الاستمرار. وبالرغم من أنه قد تم إحراز تقدم ملموس في مقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة بما في ذلك جرائم الحرب، فإن تزايد الهجمات على أفراد ومنشآت إنفاذ القانون التابعة للبعثة والتي أدت لأول مرة إلى اغتيال ضابط شرطة تابع للبعثة، هو أمر مثير القلق البالغ ويذكرنا بالصعوبات المرتبطة بإرساء سيادة القانون في كوسوفو.

٥٨ - والنمو الاقتصادي والتنمية أمران أساسيان لإعادة الحياة إلى طبيعتها في كوسوفو ولاندماج طوائفها في بعضها البعض. وبالرغم من استمرار ارتفاع البطالة، فقد أحرز بعض التقدم في إرساء أساس مستديم لاقتصاد كوسوفو. وتمثل عملية الخصخصة خطوة على طريق تحقيق اقتصاد سوقي فعال، كما أن الاهتمام الذي أبداه المستثمرون الإقليميون والدوليون في كوسوفو أمر يدعو إلى التفاؤل.

٥٩ - وهناك حاجة إلى أن يتم تطوير مؤسسات حكم ذاتي فعالة في كوسوفو في إطار تحسين الاتصالات والتعاون مع بلغراد. وقد جعل ممثلي الخاص إقامة حوار مباشر بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك بين برشتينا وبلغراد إحدى أولوياته الرئيسية. وأعرب عن ترحيبي بالتزام الطرفين بالدخول في هذا الحوار، وأدعو الجانبين إلى بذل قصارى جهودهما لضمان أن تسفر المحادثات التي بدأت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في فيينا عن إجراءات ملموسة تؤدى إلى تحسن قابل للقياس في الحياة اليومية للسكان.

٦٠ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص هاري هولكيري، لجهوده الفعالة التي بذلها منذ توليه مهامه، وللنائب الأول للممثل الخاص، شارلز بريشو، لقيادته للبعثة خلال الفترة المؤقتة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لرجال ونساء البعثة للالتزام والمهنية التي أبدوها في تنفيذ واجباتهم في ظل ظروف صعبة وأحيانا خطيرة. وأخيرا، أعرب عن امتناني لشركائنا في البعثة، الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فضلا عن قوة كوسوفو والمنظمات والوكالات والمساهمين والجهات المانحة لدعمهم السياسي والمادي الكبير الذي قدموه تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المرفق الأول

ألف – تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	١١٨	غانا	٥٨
الأرجنتين	١٤١	فرنسا	٨١
الأردن	٤١١	الفلبين	٦١
إسبانيا	١١	فنلندا	٢٣
ألمانيا	٣٢٩	فيجي	٣١
أوكرانيا	١٨٨	الكاميرون	٢٠
إيطاليا	٥٤	قيرغيزستان	٤
باكستان	١٨٧	كندا	١٠
البرتغال	١٥	كينيا	٤٤
بلجيكا	١	ليتوانيا	٨
بلغاريا	٨٦	ماليزيا	٣١
بنغلاديش	٧٤	مصر	٦٠
بولندا	١٢٢	ملاوي	١٧
تركيا	١٦١	المملكة المتحدة	١٢٨
تونس	٤	موريشيوس	٥
الجمهورية التشيكية	١٦	النرويج	١٩
الدانمرك	٢٦	النمسا	٣٩
رومانيا	١٧٥	نيبال	٣٦
زامبيا	٦	نيجيريا	٢٦
زمبابوي	٥٤	الهند	٣٤١
سلوفينيا	١٥	هنغاريا	٥
السنغال	١٦	الولايات المتحدة	٣٩٩
السويد	٤٠	اليونان	٢٠
سويسرا	١١		
	المجموع		**٣ ٧٢٧**

باء – تشكيل قوة شرطة كوسوفو اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

الفئة	النسبة المئوية	العدد
ألبان كوسوفو	٨٤,٣٦	٤ ٨٦٧
صرب كوسوفو	٩,٤١	٥٤٣
أفراد من أقليات عرقية أخرى	٦,٢٣	٣٥٧
المجموع		**٥ ٧٦٩**
رجال	٨٢,٤٠	٤ ٩٠٤
نساء	١٧,٦٠	٨٦٥

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)

الجنسية	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	١
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٣
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
رومانيا	١
زامبيا	١
سويسرا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة	١
النرويج	٢
نيبال	٢
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
المجموع	**٣٧**